

وحسن النظم هنا يتمثل في الفصل والاستئناف في قوله : « تريدن قتلى قد ظفرت بذلك » (٩٩) .

وقد عنى عبدالقاهر بتفصيل القول في الظواهر الأسلوبية المتعددة التي يتشكل فيها نظم الكلام كالتقديم والتأخير ، والحذف ، والتعريف والتكثير ، والاختصاص بـ « إنما » وبالنفى والاستثناء ، والفصل والوصل بين الجمل ، كما عنى ببيان الفروق الدلالية الدقيقة الناشئة عما بين أساليب المعنى النحوى الواحد من اختلاف في النظم ؛ ففي « التقديم » (١٠٠) مثلا نجد فرقا دلاليا بين نسقين من النظم في الاستفهام بالهمزة الذي يراد به التقرير أو الإنكار . أحد هذين النسقين قولك : « أفعلت ؟ » بتقديم الفعل ، والآخر : « أنت فعلت » بتقديم الاسم . والفرق بينهما أن العبارة الأولى تفيد الشك في أصل الفعل ، وأن التردد بين وقوعه أو عدم وقوعه ، على حين أن مفاد العبارة الثانية وقوع الحدث ، وانصراف الشك إلى الفاعل من هو ؟ وعلى هذا يكون قول المتكلم لصاحبه : « أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، و « أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » حيث يكون هناك شك في قول الشعر في العبارة الأولى ، وفي الفراغ من الكتاب في العبارة الثانية . أما إذا كان المتكلم غير متردد في الحكم وإنما يعتره الشك في صدوره من المخاطب فإن نظم الكلام يكون على النحو الآتي : « أنت قلت هذا الشعر ؟ » « أنت كتبت هذا الكتاب ؟ » . وعلى هذا جاء قوله تعالى على لسان قوم إبراهيم عليه السلام حين وجدوا أصنامهم قد تحطمت ، فاتجهوا إليه بالسؤال : ﴿ أنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم ﴾ [الأنبياء : ٦٢] ، فليس المراد بالاستفهام حمل إبراهيم على أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، لأن اسم الإشارة يمنع من هذا ، والاستفهام إنما هو عن الفاعل ، ولذلك كان جواب

(٩٩) انظر السابق ص ٨٩ - ٩٠ .

(١٠٠) من المهم جدا أن نشير إلى ما يعنيه عبدالقاهر من التقديم ، لأن المتبادر إلى الذهن أنه يعنى به تقديم ما حقه التأخير والواقع أنه يقصد كل ما جاء مقدما في الكلام ، سواء أكان على نية التأخير فبقى على حكمه الإعرابي الذي كان له قبل التقديم ، مثل حبر المبتدأ إذا قدم على المتبدأ في قولك : « مردحة القاهرة » والمفعول به على الفاعل في قولنا : « قرأ القصيدة شاعر » ، أم لم يكن على نية التأخير فنقل إلى حكم إعرابي مختلف بحكم موقعه الجديد . انظر دلائل الإعجاز ص ١٠٦ - ١٠٧ .